التنمية وأهميتها في تغير الريف

د.شريف زهرة
أستاذ محاضر
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
جامعة الجزائر

أ.بوخدوني توفيق
أستاذ مشارك
قسم علم الاجتماع
جامعة جيجل

ملخص الدراسة:

تهدف دراستنا إلى الكشف عن بعض جوانب التنمية ومدى مساهمتها في إحداث التغيير في جميع جوانب الحياة، وهذا من خلال المشاريع التنموية المدمجة والتي أنجزت في المناطق الريفية الجزائرية من خلال سياسة التجديد الريفي كونه أخر سياسة مطبقة في الجزائر، وأيضا سنحاول إبراز مدى أهميتها في تحقيق التغير و مواجهة التخلف والحرمان الذي هو سائد في أريافنا، هذه الأخيرة التي تعتبر عملية تغيير متعمدة تسعى لتحقيق المصالح العليا للمجتمع ككل والمجتمع الريفي بالأخص، محاولين أيضا معرفة التطورات التي أملتها مقتضيات التغير الاجتماعي من خلال هذه السياسات التي انتهجت من قبل الدولة من اجل النهوض بالقطاع الريفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

التنمية؛ التنمية الريفية؛ القطاع الريفي؛ التغير.

Résumé :

Notre étude vise à mettre la lumière *sur certains aspects du développement et sa contribution au changement dans tous les aspects de la vie , et ce à travers des projets de développement qui ont été réalisés dans les zones rurales algériennes à travers la politique de renouveau rural, car il s'agit de la dernière politique mise en œuvre en Algérie, nous allons également essayer de mettre en évidence son importance dans la réalisation du changement et la lutte contre le sous-développement et la privation, qui est répandu dans nos zones rurales , cette dernière qui est considéré comme étant une opération du changement délibéré vise à réaliser les intérêts supérieurs de société dans son ensemble et la communauté rural en particulier, en essayant également à connaitre les développements dictés par le changement social à travers ces politiques menées par l'Etat en vue de promouvoir le secteur rural algérien.

مقدمة:

حظيت دراسة التنمية باهتمام وعناية بالغة من قبل علماء الاجتماع والدارسين والمخططين في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والذين حاولوا معالجة الخلل الذي أصاب المجتمعات الريفية، والتي من أبرز ملامحها الهجرة الريفية والحراك من الريف إلى المدينة، لاسيما من اجل البحث عن فرص عمل والسكن، الصحة والتعليم...الخ.

مع العلم أن العديد من البلدان تعمد إلى وضع خطط تنموية اقتصادية واجتماعية لها أهداف محددة، وتنفذ خلال فترات معينة، حيث تهدف من وراء هذه الخطط إلى تطوير اقتصادها القومي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير حياة أفضل للمواطن وللحاق بركب المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا والوصول بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات الحديثة.[1]

في هذا الإطار عرف الريف الجزائري خلال العشريتين الأخيرتين بفعل التحولات المجتمعية الجديدة تحولات عميقة مست مجتمعيه المحليين الريفي والحضري، فالتنمية تعبر عن الجهود الواجب بذلها لتدارك التخلف وتحديد طبيعة التغيرات التي ينبغي القيام بها في كل الميادين للتخلص من حالة التخلف، وهذا من خلال التغيير الذي يعتبر حقيقة وجوبية فضلا عن انه ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية.

فقد تزايد تدخل الدولة منذ الاستقلال في حياة الريفيين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث وجهت أنواع الأنشطة كافة نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة تحقق التغير الاجتماعي والتنمية المطلوبة وذلك عن طريق تزويد القرى بالمرافق العامة الحيوية وإدخال التغييرات في حياة الريفيين التقليدية وصولا بهم إلى طريق حياة أكثر تطورا وتقدما. في هذا الشأن سنحاول إبراز دور وأهمية التنمية في إحداث التغيير في مختلف جوانب الحياة في الريف الجزائري ومعرفة الوضع السائد في أريافنا. وما مدى الدور الذي تلعبه التنمية كآلية للتقليل من مظاهر التخلف والتهميش في الريف الجزائري؟

تحديد مفاهيم الدراسة:

التنمية:

مجموعة عمليات تهتم بإعادة التنظيم لواقع مشوه، أو شبه مشوه، بحيث يصبح بموجبها المجتمع وحدة إنتاجية متطورة، وتنطوي هذه العمليات على تحسين ورفع المستوى المعاشي والثقافي والاجتماعي للأفراد، ورفع الدخل الفردي الحقيقي وإعادة توزيعهم بشكل عادل بينهم.[3] و هي تغيير في نمط الحياة التقليدية وهي بذلك ضرب من التغير الحضاري.[4]

وتزودنا الأمم المتحدة بتعريف محدد للتنمية تراها على أنها تتضمن النمو **Growth** والتغير **Change**معا، وضروري أن يحدث التغيير هنا في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وان يشتمل على جانبيه الكمي والكيفي، وكل تعاريف التنمية تتفق على أن:

-التغيير الايجابي من خلال تدخل المجتمع المحلي مع الدولة.

-تشمل كافة الجوانب الشاملة اقتصاديا، اجتماعيا، بيئيا وثقافيا.

-تهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد الريفيين من خلال استغلال الموارد المتوفرة بالمجتمع.

التنمية الريفية:

التنمية الريفية هي مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية، تهدف لإحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية، لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل و الحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المسيرة، و الاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة، وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغير.[5] و تشكل التنمية الريفية مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

ومنه يمكن أن نحدد عناصر التنمية الريفية التي نحن بصدد دراستها على ضوء التغيرات الحاصلة في الجزائر بصفة عامة فيما يلي:

-التنمية الريفية ضرورة حتمية أملتها الأبعاد التاريخية التي عاشتها المجتمعات الريفية المحلية وذلك بدراسة المشكلات التي تحيط بها.

-التنمية الريفية عمليات تهدف إلى تحقيق تغيرات فكرية وسلوكية وتحقيق تغييرات مادية في المجتمع الريفي.

-التنمية الريفية المتكاملة تشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والإدارية في صورة شاملة ومتوازنة.

-كما أن التنمية الريفية المستدامة تتطلب مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم، وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:[6]

_ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.

_ الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.

_ إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية.

_ تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي.

_ الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي.

_ مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية.

الريف:

الريف هو المجتمع الذي يغلب على بيئته الطبيعية طابع النشاط الزراعي، وما يتعلق به من خدمات، ويعمل اغلب سكانه في الزراعة.[7] والعالم الريفي يشير إلى الناس الذين يعيشون في الجبال، ويمارسون أنشطة اقتصادية اجتماعية خاصة،

وأنشطة الريفيين ليست مقتصرة فقط على الزراعة، ولكن هناك أنشطة أخرى كمصانع تحويل المنتجات الزراعية. وللعالم الريفي تنظيم اقتصادي واجتماعي خاص جدا.[8]

الريف كيان جغرافي اجتماعي وثقافي والذي يمكن تعريفه وفهمه، وهو ليس زراعيا كليا، وهذا يعني أنه يتميز بهوية خاصة بالرغم من التحولات الحديثة التي شهدها الفضاء الريفي، خاصة وأنه كان محل استقطاب التطورات الكبيرة للمجتمع منذ قيام الثورة الصناعية.[9]

التغير الاجتماعي:

يعرف التغير على انه صفة أساسية من صفات المجتمع ولا يخضع هذا التغير لإرادة معينة بل انه نتيجة لتيارات وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتدخل بعضها في البعض، ويؤثر بعضها في البعض.[11]

والتغير الاجتماعي هو التبادل الذي يحدث في بنيته النسق الاجتماعي وعلى ووظيفته، أي الذي يصيب البناء الاجتماعي والقيم والعادات والأدوار خلال فترة من الزمن.[12]

ويتخذ التغير مسارا ايجابيا أي يتجه نحو التقدم، أو سلبيا أي يتجه نحو التخلف ومن ثم فليس هناك اتجاه محدد للتغير.[13]

ومن هنا يتضح أن التغير الاجتماعي يشير إلى عملية إحداث تحولات جوهرية في البناء الاجتماعي والأنساقالاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع في كافة الجوانب المادية والمعنوية. ويمكننا حصر الملامح الرئيسية للتغير الاجتماعي وهي عديدة على النحو التالي:

-يحدث التغير في كل المجتمعات الإنسانية.

-لا يمكن عزل التغير من حيث الزمان أو المكان.

-تحدث التغيرات في أي وقت ويمكن أن تنتشر نتائجها وتؤثر في مساحات كبيرة وواسعة.

-مع التقدم تزداد التغيرات وتزداد كذلك سرعة انتشار التغير ونتيجة التغير تراكمية.

-يشير مفهوم التغير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع وأجهزته ويمكن التحكم فيه من خلال استراتيجيات أو تشريعات مقننة.[14]

معوقات التنمية الريفية:

-ارتفاع نسبة سكان الأرياف.

-انخفاض مستويات المعيشة في المناطق الريفية عنه في المدن من تعليم وصحة وإسكان ومرافق.

- قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية.

-استمرار هجرة الكفاءات البشرية من الريف إلى المدينة.

-نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل القرى لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة.[15]

المبادئ الأساسية لتنمية المجتمع:

-أن تتناسب المشاريع المنفذة والتي اقترحها الأهالي في المناطق الريفية مع رغباتهم وحاجياتهم.

-أن تكون المشاريع التنموية متكاملة وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية.
-أن تستهدف مشاريع تنمية المجتمع الريفي في إحداث تغيير في جميع الجوانب وأن تلبي الحاجات.
-ضرورة مشاركة الريفيين في شؤونهم وشؤون قراهم وضرورة مساعدة الجهات المكلفة بالتنفيذ في العمل التنموي.
-أن يكون هناك تدريب للقادة المحليين من اجل قيامهم بأدوارهم الكاملة اتجاه الأهالي، فهذا التدريب يساعد على العمل بين الطرفين.
-ضرورة الاستعانة بالمؤسسات الأهلية في برامج ومشروعات التنمية سواء على المستوى المحلي أو القومي.

الأهداف الاجتماعية للتنمية الريفية:

-تحسين المستوى المعيشي للأفراد من صحة وتعليم ورفاهية.
-تزايد مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وفي جميع مجالات الحياة.
-الحد من الهجرة الريفية.
-إنعاش المناطق الريفية لاسيما الأكثر حرمانا.
-توفير الاستقرار لسكان هذه المناطق.

الأهداف الاقتصادية للتنمية الريفية:

-خلق مناصب عمل وشغل.
-تحسين الأمن الغذائي للأسر والعائلات الريفية.
-المساهمة في الدخل المحلي والقومي والوطني من خلال زيادة إنتاجية العمل.
-ترقية النشاطات الجديدة والتسيير الدائم للموارد الطبيعية.
-تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (الزراعة، الغابات، الرعي) وكذا ترقية الحرف الريفية والتقليدية.

الأهداف الثقافية للتنمية الريفية:

-رفع درجة التقدم في جميع جوانب الحياة.
-مكافحة الأمية ونشر الثقافة العمالية بهدف النهوض بمستوى الموارد البشرية وتنميتها.[16]

العوامل المؤدية إلى التغير في المجتمع الريفي:

-الهجرة والتي تعتبر من بين عوامل التغير الاجتماعي والتي تكون من القرى إلى المدن خاصة بعد انتهاء موسم الزراعة، حيث يذهب الريفيون إلى المدن بحثا عن العمل خاصة الشبان منهم، ويبقون على اتصال مع أهاليهم ويجلبون معهم التحضر إلى عائلاتهم من خلال الأفكار الجديدة، والتي في الغالب يتم تقبلها، وهكذا يكون هناك تغير اجتماعي من حيث القيم والعادات والتقليد والتخلي عن القديم.

-كما يلاحظ أن زيادة عدد أفراد الأسر الريفية يؤدي بدوره إلى إمكانية حدوث الانشقاق وبالتالي تفكك هذه الأسر، ويلاحظ أن التغير الاقتصادي يعتبر عاملا هام في تحديد حجم هذه الأسر.

-أيضا التطور الموجود في الأرياف حاليا من خدمات كالمدارس والمستشفيات والخدمات العامة أدى إلى وجود بعض الوظائف والمهن الجديدة (بعض الأعمال التجارية والخدماتية والحرفية والصناعات التحويلية والنقل والخدمات العامة...)، حيث لم تصبح الزراعة والرعي هما المهمتان الأساسيتين في الوسط الريفي.

-لوحظ أيضا أن بعض الفلاحين قاموا بتغيير سكناتهم القديمة وحصولهم على سكنات حديثة، وآلات ومعدات زراعية، حيث تحسنت ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية من مياه وكهرباء وطرق من وإلى المناطق الزراعية، وبدأ المزارعون يغيرون في أسلوبهم في الحياة والري والأدوات المنزلية...الخ، كما شمل هذا التغير الوجبات الغذائية وبعض الخضروات والفواكه والأسماك والتي لم يتعود عليها من قبل.

-ضف إلى ذلك من ضمن مظاهر التغير في المجتمع الريفي هو تغير في التكوين الاجتماعي أو البناء الاجتماعي، والذي كان يتكون من قبيلة واحدة فأصبح يتكون من عدة قبائل أو مجموعة من الناس لا تربطهم روابط دموية أو نسبية.

-وبهذا تصبح التنمية بمفهومها العام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي من حيث كونها أسلوبا وعملية لتحقيقه وتوجيهه، كما يرى البعض أن التنمية التي تشهدها المجتمعات النامية تعتبر عملية تحول وتغير من أسلوب إنتاجي إلى أخر، ومن بناء اجتماعي إلى بناء اجتماعي مغاير.[17]

وعلى هذا الأساس يمكن ملاحظة العلاقة بين التنمية والتغير الاجتماعي من خلال الآثار التي تحدثها خطط التصنيع وخطط تنمية المجتمعات الريفية على الأبنية والعلاقات الاجتماعية وعلى نوعية وشكل العمل، ونظام الأسرة وطرق التفكير والسلوك، أي أن التنمية تعني بصورة جوهرية عملية تفتح كل الطاقات المادية والروحية الكامنة في المجتمع من سيطرة القوى الطبيعية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تبدل الوضع الاجتماعي الراهن، والذي يتسم بالتخلف واختلال النسق الاجتماعي إلى حالة أكثر حداثة وتوازن.[18]

وقد استخدم بعض الدارسين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعي كأنهما يشير إلى موضوع واحد.[19]، وهذا من خلال أهمية ودور التنمية في إحداث التغيير في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوسط الريفي على حد سواء.

واقع التنمية بالريف الجزائري في ظل سياسة التجديد الريفي (بعض المعطيات المتعلقة بالتنمية الريفية):

انتهجت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال عدة سياسات من أجل النهوض بهذا القطاع وتنميته وتخليصه من مظاهر التخلف، من خلال محاولة الاستغلال الأمثل للموارد والأخذ بمظاهر التحضر، والنهوض بجميع القطاعات، ووقف ظاهرة تدهور الفضاء الريفي ومكافحة الفقر المنتشر في مختلف مناطقه، حيث وضعت مخططات الدعم والتجديد الريفي، هذه المخططات التي وضعتها الوزارة الوصية وقامت بتقديمها أمام الولاة سنة 2006، قبل أن تصبح نهاية 2008 برنامج التجديد الريفي.

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث تبحث في المدى المتوسط في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي

تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية. [20] ويتمثل هذا البرنامج في مجموع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، متكونة من سلسلة العمليات المدمجة التي تهدف إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور في الصحراء، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، وحماية وتثمين الموارد الطبيعية والتراث الريفي المادي وغير المادي.

وقد صنفت وزارة الفلاحة هذه البرامج المصغرة والمندمجة بالبرامج الحقيقية الهادفة إلى تطوير الفضاء الريفي وتطوير إطار حياة السكان المحليين، كما أنه مخطط حقيقي لمكافحة الفقر. [21]

ففي سنة 2009، تم إطلاق 1518 برنامج في هذا السياق على مستوى 944 بلدية كما تم بناء 3000 وحدة سكنية ريفية خلال نفس السنة، هذه البرامج شملت حوالي مليون ساكن استفادوا من المياه الشروب، وتهيئة قاعات العلاج وكذا من الكهرباء، كما تم إنجاز 10000 وحدة تربية لصالح 5823 عائلة خلال نفس السنة؛ وهذه البرامج الجوارية للتنمية الريفية المدمجة تم الإشراف عليها من طرف محافظة الغابات على المستوى المحلي.

ويوجد في هذا البرنامج رغبة في استعادة السيطرة على مراقبة الثروة الغابية وحمايتها عن طريق تثبيت المواطنين حول نشاطات هادفة لحماية الفضاء الغابي الوطني والذي يسمح بالاستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروة المحلية، مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين، وهي العمليات التي استفاد منها حوالي مليون شخص، والممولة بسلسلة من الصناديق الخاصة التي أنشئت لهذه العملية: صندوق التنمية الريفية، صندوق تنمية المناطق السهبية، وصندوق الصناعات التقليدية، إلخ.

و البرنامج الخماسي القادم يعني على غرار الشرائح الأخرى من الجزائريين، 13 مليون ساكن في الجبال والمناطق الريفية والفلاحين على وجه الخصوص وكذلك الشبيبة الريفية، والمتخصصين في الصناعات التقليدية ومختلف الحرف، مناصب الشغل وبناء مساكن ريفية وإعادة تنظيم مخططات شغل الأراضي، والتخصص في الزراعات، وتطوير عمليات تمويل النشاطات الفلاحية، وهي جهود حقيقية من الدولة وخاصة مع وجود التمويل، ولا ينقص سوى إنجاح جميع العمليات ميدانيا وضمان المتابعة الجيدة للبرامج المختلفة.

و لأجل تطبيق هذه السياسة برمج قطاع الفلاحة و التنمية الريفية في إطار عقود النجاعة حول التجديد الريفي أكثر من 12000 مشروع جواري عبر مجموع ولايات الوطن.

وقد تم تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المدمجة من خلال عدة برامج منها معالجة الأحواض المنحدرة و توسيع الثورة الغابية وتسييرها ومكافحة التصحر وبرنامج المحافظة على الأنظمة البيئية الطبيعية، فإن حوالي 1169 بلدية و 2،1 مليون أسرة معنية بهذه المشاريع التي من المفروض أن تستحدث أكثر من مليون منصب شغل و معالجة أكثر من 08 ملايين هكتار[22].

ومنذ انطلاق برنامج التجديد الفلاحي في سنة 2009 سجلت المديرية العامة للغابات الشروع في 3541 مشروع مركزي على مستوى 1237 بلدية، حيث خصت هذه المشاريع أكثر من 04 ملايين شخص.

وفي مجال مكافحة تدهور الأراضي على مستوى الأحواض المنحدرة تقرر تهيئة مدمجة لـ: 80 حوض منحدر من السدود على مساحة تمتد على 11 مليون هكتار تنحصر في 30 ولاية والتي تمس 07 ملايين ساكن.

ومن المرتقب أن يفضي هذا البرنامج أيضا إلى توفير حجم من المياه بطاقة 534 مليون متر مكعب على مدار 50 سنة وتقليص الانجراف مما سيسمح بتحقيق أحسن إنتاجية للأراضي الفلاحة وتحقيق مداخيل جديدة بفضل هذه البرامج التي وضعت في إطار التجديد الفلاحي إضافة إلى استحداث آلاف مناصب العمل.

وفيما يتعلق بالغابات أحصت عملية جرد للثروة الغابية الوطنية أنجزت في سنة 2009 الطاقة الوطنية بـــ: 4.1 مليون هكتار أي بنسبة تغطية قدرت بـــ: 11% بعيدا عن نسبة 25 % الضرورية للتوصل إلى تحقيق توازن ايكولوجي على المستوى الوطني.

ويهدف المخطط الوطني لإعادة التشجير الذي تمت المبادرة به في سنة 2000 إلى غرس مساحة تفوق 2.1 مليون هكتار من الغابات في أفاق سنة 2020 و سيسمح تحقيق هذا البرنامج للجزائر برفع نسبتها الخاصة بالتغطية الغابية إلى 14%.

وتشرف مديرية الغابات أيضا على برنامج إعادة الاعتبار لأشجار فستق الأطلس بالمناطق السهبية و الأرغان و السنط وسرو الطاسيلي بالمناطق الصحراوية من خلال مشاريع كبرى لإعادة التشجير. وبالنسبة لمناطق شمال البلاد تتمحور الأولويات أساسا حول إعادة الاعتبار للأنظمة الايكولوجية المتدهورة بالنظر إلى انعكاسات ظاهرة الحرائق من خلال عمليات إعادة تشجير مكثفة تهدف خصوصا ألي إعادة تشكيل الأنواع المهمة (بلوط الفلين وأرز الأطلس).

حيث سجل برنامج التجديد الريفي في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة انطلاق 05 برامج للتجديد الريفي، بهدف حماية وتوسيع وتثمين الثروة الغابية الوطنية منها حماية أحواض الأنهار بـــ:3.5مليون هكتار، مكافحة التصحر بـــــ: 20 مليون هكتار، حماية الأنظمة البيئية الطبيعية وتثمين الأراضي الفلاحية الغابية بـــــ: 341.000 هكتار، بالإضافة إلى بناء 3000 وحدة سكنية ريفية، وتهيئة قاعات للعلاج، وتوصيل الكهرباء وماء الشرب، كما تم إنشاء 1000 وحدة تربية لصالح 5823 عائلة.[23]

من خلال التطرق لبعض الإحصائيات التي تم انجازها في معظم مناطق الريف الجزائري يلاحظ أن بداية تطبيق الإجراءات التي تضمنتها استراتيجية برنامج التجديد الريفي في إطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة بالتجديد الريفي إلى تحقيق نتائج مشجعة خاصة في شتى الفروع من دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة.

الخاتمة:

من خلال التحليل المقدم لحقائق الريف الجزائري نستنتج أهمية المجتمع الريفي الذي يعتبر اللبنة الأساسية التي ينمو ويرتقي بها المجتمع، وبالتالي لا يختلف اثنان على أن تنمية المجتمع المحلي الريفي أساسية، باعتبار أنه ذو تركيبة اجتماعية وثقافية خاصة نوعا ما.

ولتحقيق ذلك ونجاح هذه التنمية لابد من تنظيم المجتمع ومشاركة الأهالي في وضع وتنفيذ خطط التنمية المحلية في كل جوانبها، هذه الخطط التنموية تدعو إلى ضرورة تماشي برامج التنمية مع البيئة الطبيعية والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع، مما يتطلب وضع إستراتيجية متوازنة وهذا بتخصيص نسب متساوية لكل الأبعاد التنموية للمجتمع الريفي دون إهمال أي بعد، وبالتالي نستطيع خلق فرص عمل متوازنة في جميع قطاعات الهيكل الاقتصادي الريفي، مما يجعل من التنمية عملية تغيير متعمدة تسعى إلى تحقيق المصالح العليا للمجتمع ككل.

الهوامش:

1_ مصطفى عمر التير، التنمية والتحديث، طرابلس، معهد الإنماء العربي، 1980، ص 32.

2 _Maurice Angers: initiation pratique à la méthodologie des science humaines، Alger. Édition Casbah.

3 _ مصدق جمال حبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد، بغداد 1981، ص07.

4 _ محي الدين صابر، قضايا التنمية في المجتمع الغربي، الدار التونسية، تونس1983، ص95.

5_ دكتور طلعت محمود، التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات الريفية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، 2001، ص47.

6_ حسن محمد يوسف، التخطيط الاستراتيجي، سلسلة مقالات منشورة في مدونة شخصية.

7 _ درويش شريف، التغير الاجتماعي في الريف الجزائري، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1989، ص19.

8 _collectionMicrosoft Encarta, 2007.

9 _طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، نوقشت 2011/07/04، ص16.

10_ الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، الاستراتيجيةِ الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، مشروع جويلية 2004، ص 16.

11_ إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975، ص21.

12 _ النفيس محمد التغير الاجتماعي في النظرية والتصنيف، دار المجد الأولى للنشر، الأردن، 1987، ص75.

13 _ محمد الجوهري وآخرون، التغير الاجتماعي، القاهرة، دار المعارف، الطبعة 2، 1981.

14 _ محمد عاطف غيث قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 414_410.

15 _ شوقي عبد المنعم، التكامل في التنمية الريفية، الكتاب السنوي الأولى في الخدمة الاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

16 _ خيري عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1983 ص75.

G, Balandier, sens et puissance, Paris P.U.F. 1971, P120.17

19 _ عاطف غيث علم الاجتماع وقضايا التنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، ماي، 1973، ص 9_10.

20 _ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008.

21_ نفس المرجع.

22 _ جلساتالاستماع السنوية التي يعقدها رئيس الجمهورية للاطلاع على مختلف النشاطات الوزارية، اجتماعا تقييميا مصغرا خصص لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 24 أوت2010، على الموقع : http:// www.premier ministre.gov.dz/arabe

23_ نفس المرجع.